

ويوقع في بعض الشروع والحرائق مما يخالق ذكره فضعف أو مؤول  
 وشروط الزوج كونه يصح طلاقه فيصح خلع عبده ولو بلا إذن سيده  
 وسفيهه وبغير مال ما لا يكسر من السيد والولي أو غيرها  
 بأذن المالك المبرر الدافع منه فان دفعته للسفيه بغير إذن الولي يخلو  
 في يده فلا ضمان ولا تزوج عليه بعد رشده بخلاف ما لو دفعته  
 للعبد كذلك وتلق في يده فالحق تزوج عليه بعد العتق  
 واليسار والفرق بينهما أن الحجر على العبد حتى السيد فيسقط  
 الضمان مادام صفه باقيا والحجر على السفيه حتى نفسه بسبب  
 التقصان فيسقط في عدم الضمان حالاً ومالا لصبي ومجنون  
 ومكره ولو جعل الشف ما ذكره فتبدل في كلام المصنف أن  
 والنسب اللهم إلا أن يقال كلام الله فيما يقع به الخلع وكلام  
 المصنف فيما يجب تسليمه بالخلع بشرط البضع ملك الزوج له فيصح  
 الخلع في الرجعية لأنها كالزوجه في كثير من الأحكام  
 كما في بابين بشرط العرض معلوم من كلام الله وعقوبات  
 التي بعض معتزاته بقوله يخرج الخلع على دم وغيره كما عرفت  
 فلا يقع على ما يقع الرطلاق رجعياً ولأما ما كان مقصوداً  
 كسر ومبينة ونوعاً ببناء مهر المثل وجهه الزوج تماثله  
 والسيدة ولو بع غيرها كان المهر المثل ويبدأ من دينه عليه  
 فانت طالق فيقع بالبناء مهر المثل فيصح البراءة للمهاجر أو  
 ما لو طلقها ببراءة اجنبي وحده فيصح رجوعه ولا مال قال  
 شيخنا والبراءة صحيحة فراجعها وسببها شرط ملتزمه وقد اطلنا  
 الكلام

الكلام هنا الحاجة اليه **قوله** وهو اي لفة **قوله** وهو الخلع  
 اي كان كلام الزوجي لباس الاخر فالانفاي من لباسكم وانتم  
 لباسكم فمن كانه بقا رقة او خلع تزوج لباسه **قوله** مقصود  
 اي راجع جهة الزوج **قوله** والخلع باقاي صحح بالاسم وان كره  
 او لم **قوله** معلوم ليس قيد المهر من حيث لزوم المسمى كما  
 سيد ذكره بعد ولو سكت عنه لكان اوي وانسب **قوله**  
 مقدر ورغلي بتسليمه ومنه ما لو طلقته بما وجب لها عليه من  
 نفقة ونحوه وخبر به ما لو طلقها على نحو مقصود فانه يقع باقيا  
 بمهر المثل وشكاه من ان العرض بخون فليلا وكثيراً او ديناً  
 ومنفعة ومملوكاً وغيره و طاهر ونحسا ومعلوم ما وجب  
 وشروط ملتزمة قابلاً او ملتزمساً ولو اجنبياً كونه مطلق التصرف  
 وفي مفهومه تفصيل فاختراع المبرضة في مرض الموت  
 صحح ونسب من الثلث ما زاد على مهر مثلها واختراع  
 محجوزة الفلمس صحح بموضع في ذمتها وبهين ما لها من مقصود  
 واختراع السفيه رجعي ويلغو ذكراً لملك واختراع الامانة  
 ولو لم كانت باذن سيدها صحح فان اطلق الاذن اختلفت  
 بهصر المثل فاقبل وينتقل بكسبها وما تجازتها او قدر لها ديناً  
 واختلفت به فكذلك او عين لها عيناً تعلق الخلع بها فان خالفت  
 شيئا من ذلك بزيادة على مهر المثل او على الدين او على العبد فخلو  
 لذمتها واختلفت بغير اذن يعين من مال سيدها او غيرها